

المركز الاطلسي الصحراوي للدراسات الاستراتيجية و الابحاث حول الساحل و الصحراء



فوضى المقالع بجهة الداخلة وادي الذهب...ريع البر الأسود



2016

فوضى المقالع بجهة الداخلة وادي الذهب...ريع البر الأسود



تعاني منطقة لكتيبة التابعة لجماعة العركوب القروية من النشاط الفوضوي والمتسايد لشركات مقالع الحجارة، وتأثيرها السلبي على المناطق الزراعية وتدميرها للغطاء النباتي واستحالة التنمية الحيوانية. حيث تعمل في مقلع الحجارة بالمنطقة شركتين مملوكتين للمقاولين "بنسي" و "الحو" ، تستغلان مساحات شاسعة و تقومان بحفر الأرض وغربلتها واستخراج الحجارة من باطنها ومعالجتها في نفس المكان.

و قد سبق أن أحدث العشرات من جمعيات حماية البيئة بأقليم وادي الذهب مؤخراً، على ضرورة احترام أصحاب هذه المقاييس عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، وعدم تحريف الوديان عن مساراتها، والمساهمة الفعلية للمقاولات والشركات المستفيدة من رخص الاستغلال في النهوض بالبنيات التحتية، وخاصة الطرق التي تتعرض للتدمير التدريجي تحت ضغط ما وصفوه بالحملة الكبيرة لشاحنات نقل الرمال والأحجار وغيرها من مستخرجات المقاييس ومحطات تكسير الأحجار، والانحراف في المورد التنموي المحلي في بعده الاجتماعي.

حيث لا يزال أصحاب هذه المقاييس يرفضون الاستجابة لواجب الانخراط في تنمية المنطقة، التي يستفيدون من خيراتها، و ماضون في استنزاف البيئة، بلا حسيب ورقيب، الأمر الذي خلق موجات إستياء عارمة في صفوف ساكنة العركوب ، نتيجة ما عبروا عنه بالتأثير السلبي على المستقبل التنموي للمنطقة، وعلى إستقرار الأجيال المقبلة.

وبحسب احصائيات وزارة التجهيز والنقل لسنة 2012 فان عدد المقاييس المتواجدة بمنطقة العركوب يقدر بـ 12 مقلعاً، هذا وتقع كبريات محطات تكسير الأحجار التابعة لشركات خاصة بالنفوذ الترابي لجماعة العركوب القروية التابعة ادارياً لأقليم وادي الذهب، ويعد أبرزها تلك المتواجدة على تراب منطقة لكتيبة التي تقع على مساحة عدة هكتارات ، مما يمكنها من استغلال الموارد الطبيعية المتمثلة في تربسات الأحجار والرمال على امتداد عدة كيلومترات، ورغم أن هذا المقلع يعتبر مورداً جبائياً هاماً لجماعة العركوب القروية فإن المداخل المستخلصة تبدو هزيلة ، بالنظر للخسائر المجالية والإيكولوجية المترتبة عنه . و ذلك نتيجة عدم حرص مجلس جماعة العركوب على استخلاص المستحقات، واكتفائه بالتصريح الذي تقدمه الشركة المستغلة المعنية لدى الجهات المسؤولة، الشيء الذي يؤكّد الغياب التام للمراقبة والتدقيق في مداخل الرسوم الواجبة.

في ذات السياق، تشتعل الآلات العملاقة التابعة لشركة "بنسي" و "الحو" على مدار كل اليوم في تكسير الأحجار لإنتاج مواد الخرسانة الإسمنتية ، ومواد الأشغال الطرقية ، تحت موجات من الصخب، والتلوث السمعي، فضلاً عن الغبار المنتشر على مساحة شاسعة بالمحيط المجاور للمقلع، مما يهدد ساكنة النواحي المجاورة بمختلف الأمراض، كما يشتكي العديد من الساكنة ، من استنزاف المياه المجاورة ، والتي باتت حسب ذات المصادر تستنزف في غسل الرمال والأحجار من الأتربة والطين والعلوقي، بينما يجد المواطنون صعوبة بالغة

في الحصول على الماء الشروب بعد جفاف آبارهم نتيجة الاستغلال المفرط للفرشة المائية بمحيط المقلع المعنى، إضافة إلى أن الأشغال العشوائية تؤدي إلى انحراف المسار الطبيعي لواادي الكصيبة وانجراف التربة الخصبة و اندثار المراعي .

كما أن الشبكة الطرقية بالمنطقة باتت عرضة للإتلاف خصوصا الطريق الجهوية الرابطة بين العركوب و الداخلة وذلك نتيجة ثقل الشاحنات الكبيرة التي تصل



حمولتها إلى 30 طنا من مستخرجات المقلع، في الوقت الذي يفترض أن تساهem المقالع في النهوض بالبنيات التحتية وليس إتلافها.

وفي هذا الصدد، أوضحت مصادر عليمة للمركز أن المئات من الشاحنات تغادر يوميا المقلع وهي محملة بمختلف المواد المستخرجة وتبلغ حمولة كل شاحنة 9 امتار مكعبة، وتبعا للرسم الجبائي المفروض فإن كل متر مكعب يقدر ب 6 دراهم ، في حين أن المداخيل السنوية لرسوم المقالع تبقى هزيلة جدا، مما يطرح أكثر من سؤال حول سبب عدم استخلاص قيمة الرسوم الحقيقية، بل يتم حسب ذات المصادر- رفض مناقشة مداخيل رسوم المقالع سواء في الدورات العادية أو الاستثنائية لمجلس جماعة العركوب.

وفيما تجني الشركتين المستغلتين للمقلع عشرات الملايين كل يوم، فإن واقع الفقر المستشري في أوساط الساكنة والخاصص المهول على مستوى المرافق الاجتماعية، وتردي البنيات التحتية، تظل مظاهر تفاصح المفارقة بين الثروة الطبيعية التي تتوفر عليها المنطقة وواقعها المزري، حيث تفوق نسبة الفقر في المنطقة 30% حسب إحصائيات رسمية للمندوبية السامية للتخطيط ، مما يكشف عن غياب أي دور يذكر للمقالع في التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية.

إلى ذلك، إرتفعت أصوات المعارضة بمجلس الجماعة، تنتقد ما وصفته بغياب البعد التنموي للمقلع المذكور وعدم انعكاسه ايجابيا على محيطه الاجتماعي، ووصمت الجهات الموكول إليها تتبع قضايا المقالع طبقاً للدورية الوزارية المشتركة رقم 87 الصادرة بتاريخ يونيو 1994 ، تحت ما وصفته بتوافق رئيس الجماعة مع المقاولتين المستغلتين للمقلع و بلا مبالاة المفتشية الجهوية لإعداد التراب الوطني والبيئة لجهة الداخلة وادي الذهب، وقسم الشؤون القروية بالعمالة، ومديرية التجهيز، والمديرية الإقليمية للفلاحية، وعدم تقصيها للحقائق للحيلولة دون إستمرار الوضعية البيئية المقلقة للمقلع، وإنصاف المواطنين المتضررين.

إذ تواصل معاناة الساكنة مع ضجيج الآلات والغبار والحفريات العميقه، التي تنتصب مثل الفخاخ لتبتلي المواطن، وانحراف مسار الوديان على حساب الأراضي الفلاحية و الرعوية واحتكار قطاع الحجارة وغيرها من المستخرجات، وعدم فسح المجال أمام المقاولات الصغرى والشباب العاطل من أبناء المنطقة في الاستفادة من ثرواتهم الطبيعية.

وذكر أحد خبراء البيئة للمركز "أن الغبار الكثيف والمنبعث بصورة دائمة من ورشات عمل هذه الشركات تسبب في كارثة بيئية حقيقة، حيث دهور بشكل ملحوظ الغطاء النباتي في المنطقة". كما أن هذا الغبار "يتسبب في حرمان هذه النباتات والأشجار من إكمال عملية البناء الضوئي الضرورية لحياتها بشكل طبيعي، وذلك نتيجة طبقات الغبار التي أصبحت تغطي أوراق الأشجار وتحجب عنها ضوء الشمس".

ويضيف خبير بيئي آخر - فضل حجب هويته - أن هذه الشركات "ملزمة" - بموجب الرخص التي تمنحها لها المصالح المختصة - بالقيام بدراسة كل ستة أشهر من أجل تقييم المخاطر البيئية التي قد تنتج عن عملية الاستغلال، الشيء الذي لا تقوم به هذه الشركات بسبب انعدام الرقابة عليها وخشوع أصحابها" حسب قوله. ويضيف "إن عملية تقليل الأرض ورفع باطنها على عاليها غير التضاريس الطبيعية للأرض مما أضعف من خصوبتها في بعض المناطق، واستحالت معه الحياة النباتية في مناطق أخرى".

ويقول السالك ولد امجد وهو في العقد السادس من العمر من منطقة "الكسيبة" انه عاش هو و اجداده فوق هذه الأرض منذ قرون يرعون بها مواشיהם و يعيشون



على ما تجود به عليهم من نعم و أرزاق ، لكن شركات مقاولات الحجارة أصبحت تقوم بخنادق كبيرة وحفريات عميقه وسدود عاليه داخل هذا الوادي، مما أثر سلبا على رعي مواشيهم و أرزاقهم. ويضيف ولد امجد "نحن لا نملك غير هذه الأرض ونعتمد عليها بشكل كلي في حياتنا، وإذا لم تقم الدولة أو الشركات المسؤولة عن هذا الوضع بردم هذه البرك وإزالة هذه السدود من الوادي - سيضطر الكثير من العائلات هنا- لهجر هذا المنطقة".

أما إبراهيم ولد سلمى في العقد الخامس من العمر في منطقة "لكسيبة" يقول "انه أصبح يجد صعوبة في القيام بالتنمية الحيوانية، نتيجة تدمير الغطاء النباتي في المنطقة"، مضيفا "أن هذه الشركات تستخدم آليات ضخمة، تقوم باقتلاع الأشجار من جذورها، وتغيير مجاري مياه الوديان التي تغذي الآبار التي يشربون منها هم وماشيتهم. كما أن الحفر التي تقوم بها هذه الشركات قتلت الكثير من

حيواناتهم بعد أن سقطت فيها ولم تتمكن من الخروج منها". وأضاف ولد سلمى إن أزيز الشاحنات وأصوات ورشات عمل هذه الشركات أصبحت تشكل مصدر إزعاج لهم ولماشيتهم لتي لم تألف هذا المستوى من الضجيج.



أعضاء فريق المعارضة بمجلس جماعة العركوب القروية، تحدثوا للمركز عن الخروقات الخطيرة التي تعرفها وضعية الإستغلال بالمقالع سالفه الذكر، مؤكدين بأنه لو كان المكتب المسير للجماعة يحرص على متابعة واستخلاص الجبايات بشكل قانوني، ل كانت كل طرقات الجماعة معبدة اليوم، لأهمية تلك المداخل الغير محصلة، حيث قدموا لنا أرقام تدلية، أكدوا من خلالها أن أزيد من 300 شاحنة تخرج من مقالع لكتيبة يوميا، بحمولة تتراوح ما بين 40 و 50 مترا مكعب لكل شاحنة، بقيمة مالية للشاحنة الواحدة تبلغ 2500 درهم، تستفيد منها الجماعة ب 06 دراهم في كل متر مكعب، علما أنه لا يتم التصريح بالحملات الحقيقة للشاحنات، فمثلا إذا كانت الحمولة هي 200 ألف متر مكعب، لا يصرح "بنسي" و "الحو" المستغلين للمقلع، بأكثر من نصفها سنويا، والسبب في هذا التحايل هو غياب المراقبة الجدية. و هو الواقع الذي سيق و أن أكده أيضا الوزير الرباح بالقول: "في ما يتعلق بالمراقبة، لاحظنا مع الأسف الشديد أن حجم المواد، التي تستعمل في المقالع في قطاع البناء والأشغال العمومية كبير جدا، لكن المشاكل البيئية كثيرة، ثم إن مداخل الدولة، ومداخل الجماعات قليلة". مضيفا "أن هذه الشركات لا تلتزم بالمعايير البيئية المنصوص عليها في دفاتر التزاماتها".

المركز الأطلسي الصحراوي للدراسات الصحراوية و الأبحاث حول الساحل و الصحراء يدق ناقوس الخطر و ينبه الجهات المعنية و على رأسها السيد والتي الجهة إلى ضرورة إتخاذ إجراءات صارمة في حق هذه الشركات التي عاثت في

الأرض فسادا، حيث أصبح من الصعب إيجاد منطقة صالحة للزراعة أو الرعي بالمنطقة المجاورة للمقلع. كما نطالب بضرورة إجراء تحقيق عاجل وفوري حول ما لحق بالأودية ومناطق الرعي من أضرار بيئية خطيرة خاصة في الوادي المعروف بـ"لكصيبة"، بالإضافة كذلك إلى ضرورة التحقيق في ما لحق بالمناطق الأثرية، وخصوصاً المدافن ومزارات الأولياء والصالحين المقدسة لدى السكان في مختلف نواحي المنطقة من مضائقات من طرف شركات مقاولات الحجارة.

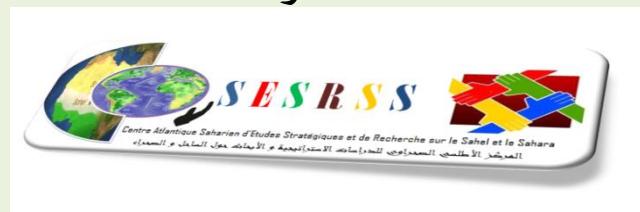
لقد أصبح من الضروري تبني مقاومة شمولية ومندمجة لتطوير أساليب الاستثمار في هذا القطاع "البقرة الحلوة"، الذي ينظر إليه الرأي العام المحلي على أنه مرتع لاقتصاد الريع، حيث يتم منح امتيازات لبعض المقاولين الفاسدين دون اعتبارات لشروط المنافسة والكفاءة، ومراعاة مصالح الساكنة والأجيال القادمة وفق ما تقتضيه مبادئ وأحكام التنمية المستدامة.

ومن ركائز المقاربة المطلوبة، وضع مخططات جهوية مسؤولة عن تدبير المقلع، وتقوية لجان المراقبة بتمكينها من الإمكانيات البشرية واللوجستيكية الضرورية لأجل أن تقوم بمهامها على أكمل وجه، و من ضمنها أيضا القيام بخرجات منتظمة و دورية إلى عين المكان لمعاينة موقع المقلع و وضعية الاستغلال و مراقبة الحمولات المصرح بها و سحب الرخص فوراً من الشركات المخالفة و فتح القطاع أمام المنافسة الشريفة.

فهل يا ترى يوجد رجل رشيد يوقف فساد هؤلاء المستثمرين الجشعين الذين دمروا البيئة و المجال الإيكولوجي للمنطقة، من دون أن يحاسبهم أي أحد، و كلمة السر تكمن طبعاً في الأظرفة الصفراء السمينة التي يدفعوها للمسؤولين و المنتخبين و بعض رؤساء الجماعات من تحت طاولاتهم المرت西亚ة.



جميع الحقوق محفوظة للمركز الأطلسي الصحراوي للدراسات الاستراتيجية و الأبحاث حول الساحل و
الصحراء



©2016